المقدمة

قبل الخوض فى رقم السطور لترجمة الإمام أحمد، يتحتم علينا إلقاء مزيجٍ من الضياء على العصر الذى أطر لحياته ـ رضى الله عنه ـ فنقول:

كانت حياة أحمد ـ رضى الله عنه ـ فى العصر الذى نضجت فيه كل عناصر العصر العباسى.

فمن الناحية السياسية: استقرت الأمور للدولة العباسية، ولم ينازعها منازع ذوقوة يحسب حسابها، فالخوارج قد انفرط عقدهم، وانحلت شوكتهم، أما العلويون فلم تكن لهم قوة يصاولون بها بنى عمهم، ولكن هذا لا يعنى أن الدولة العباسية سلمت من الأمراض، التى تنهش الدول، إذ سرعان ما ابتدأ التنافس والتنازع بين أعضائها، وكانت ولاية العهد مظهرًا من مظاهر هذه الأمراض، حيث يسعى الخليفة سعيًا حثيثًا فى نقض العهد من سابقه، لذلك كانت الفتنة بين الأمين والمأمون من باكورة هذه الأمراض التى أخذت تستشرى فى جسد الدولة دون هوادة، وبالرغم من انتهاء هذه الفتنة بمقتل الأمين إلا أنها لم تكن محمودة المغبة؛ إذ بعدها لم تعل للعرب كلمة فى الحكم العباسى، إذ سيطر الفرس على الدولة وانصرف المأمون ـ بعد الفتنة ـ إلى الجهاد ومن بعده المعتصم والواثق، وصار للدولة الإسلامية قوة مرهوبة، ولكنها فى ذات نفسها تحمل عوامل ضعفها، حيث اعتمد الخلفاء على الأجناس غير العربية، فعبدوا لهم الطريق للسيطرة على الدولة، حيث لم تمض سنوات حتى أصبحوا أصحاب الكلمة العليا بل تعدوا إلى الخليفة نفسه، فقتلوا الخلفاء واستباحوا حماهم، واستبدوا بالأمر دونهم، وانقسمت الدولة الإسلامية بعد ذلك دولاً.

ومن ناحية الفقه والحديث: نضج فى هذا العصر الفقه واستقامت طرائقه، والتقى العلماء، وتدارسوا الفقه، فلم يكن الفقه بصريًا وكوفيًا وشاميًا وحجازيًا بل صار الفقه كله

إسلاميًّا، وشرع العلماء فى تدوين مصنفاتهم الفقهية، فدوَّن الإمام مالك موطأه، ودوَّن الإمام أبو يوسف كتبًا حاوية بعض فقهه، كما دون الإمام محمد بن الحسن مجموعة شاملة لفقه الإمام أبى حنيفة وأصحابه، ثم دوّن الإمام الشافعى موسوعته الفقهية المعروفة بالأم، والتى سماها بعض المتقدمين المبسوط.

وكان من أهم مظاهر الفقه فى ذلك العصر الاتجاه إلى وضع الكلمات، وضبط أساليب الاستباط، وهو ما سمى من بعد «أصول الفقه». وقد تولى عبء ذلك الإمام الشافعى فى تصنيفه «الرسالة» التى حدّ بها وسائل الاستنباط وضوابطه.

كما نضج فى عصر أحمد علم الحديث، حيث كان الجمع بين أحاديث الأقطار المختلفة، وطبيعة ذلك الجمع الإحاطة بالأحاديث الواردة فى الأبواب الفقهية المختلفة، ودراستها دراسة مقارنة فى إسنادها وفيما يستنبط منها، وتعرف الناسخ والمنسوخ، ولا شك أن الدراسة الفقهية عند محاجزة الأقاليم دون تناول الروايات المختلفة دراسة لا تخلو من نقص كان يكملها القياس والاستنباط، أما بعد أن تلاقت المرويات المختلفة، فهى دراسة صحيحة كاملة لفقه الحديث وما يستنبط منه.

وإذا كان ذلك العصر هو عصر التقاء الثمرات الفقهية فى كل الأمصار، فإن ذلك الالتقاء يصحبه احتكاك فكرى بين العلماء، ويثير مناظرات يقصد بها أحيانًا الوصول إلى الحق، وأحيانا تغليب مذهب فكرى على آخر، أو تغليب رأى على آخر.

ومن ثم أخذ الإمام أحمد من هذا الغذاء المختلف الألوان ما يتفق مع نزوعه، ويتلاءم مع مزاجه ومسلكه الذى وجه إليه منذ نشأته الأولى، وهو الاتجاه إلى السنة، وتعرف فتاوى الصحابة وكبار التابعين[1].

* * *

(١) [ابن حنبل، حياته وعصره: محمد أبو زهرة، ص ٨٤٢، وما بعدها].

ترجمة الإمام أحمد

مولده

هو الإمام البارع المجمع على جلالته، وإمامته، وورعه، أبو عبد الله أحمد بن حنبل.

أصله من مرو، خرج به أبوه من مرو حملًا، وولد ببغداد، ونشأ بها إلى أن توفى بها، ولد الإمام أحمد رحمه الله فى شهر ربيع الأول سنة ١٦٤هـ وتوفى ضحوة يوم الجمعة الثانى عشر من شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين (٢٤١) هـ.

طلبه للعلم

اشتغل الإمام أحمد بالعلم منذ نعومة أظفاره، فحفظ القرآن الكريم، وأخذ علم العربية، ثم اختار أحمد فى صدر حياته طلب الحديث فطوف الأقاليم الإسلامية طالبا للحديث، لايستكثر الكثير، واستمر جده فى طلب الحديث وروايته، حتى بلغ الإمامة، فقد كان رحمه الله يقول: «أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر»، كما تلقى أحمد الفقه، وبذلك صار جامعًا للفقه والحديث. والأخبار متضافرة بقوة حفظ أحمد، وكثرة حفظه.

شيوخه

أخذ أحمد العلم عن مشايخ كثر منهم: سفيان بن عيينة، وإبراهيم بن سعد، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع، وابن علية، وابن مهدى، وعبد الرزاق وخلائق.

تلاميذه

روى عنه شيخه عبد الرزاق، ويحيى بن آدم، وأبو الوليد، ويزيد بن هارون، وعلى ابن المدينى، والبخارى، ومسلم، وأبو داود، والذهلى، وأبو زرعة الرازى، وإبراهيم الحربى.

وفى أيامه دعا المأمون إلى القول بخلق القرآن، ومات قبل أن يناظر أحمد بن حنبل، وتولى المعتصم فسجن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهرًا لامتناعه عن القول بخلق القرآن، وأطلق سنة (٢٢٠هـ)، ولم يصبه شر فى زمن الواثق بالله بعد المعتصم، ولما تولى المتوكل ابن المعتصم أكرم الإمام أحمد، وقدمه.

مصنفاته

صنف الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ المسند، والناسخ والمنسوخ، والرد على الزنادقة فيما ادعت من متشابه القرآن، وفضائل الصحابه، والمناسك، والزهد، والأشربة، والمسائل، والعلل، والرجال[1].

أسس المذهب الحنبلى

يقول ابن القيم: «وكانت فتاويه مبنية على خمسة أصول:

الأصل الأول: النصوص ، فإذا وجد النص أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه، ولا من خالفه كائنًا من كان.

الأصل الثانى: ما أفتى به الصحابة، فإذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم لم يعدها إلى غيرها.

الأصل الثالث: إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة.

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل، والحديث الضعيف إذا لم يكن فى الباب شىء يدفعه، وهو الذى رجحه على القياس. وليس المراد بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا ما فى روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن.

الأصل الخامس: القياس للضرورة، فإذا لم يكن عند الإمام أحمد فى المسألة نص، ولا قول الصحابة أو واحد منهم، ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل إلى الأصل الخامس وهو القياس، فاستعمله للضرورة[2].

رواة المذهب

كان الإمام أحمد رحمه الله يأبى تدوين المسائل أمامه تحت إشرافه حذرًا من التبعة، حتى أنه بلغه أن الكوسج يروى عنه مسائل فى خرسان جمع أصحابه وأشهدهم على

(١) [ابن حنبل، حياته وعصره: محمد أبو زهرة، ص ١٥ وما بعدها، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: على جمعة، ص١١١ وما بعدها].

(٢) [إعلام الموقعين: ابن القيم: ص ١/ ٢٩ وما بعدها] بتصرف واختصار.

أنه رجع عن تلك المسائل، ولم يكن رجوع أحمد عنها لضعف فيها بل خوفًا من التبعة، وهذا لون من الورع أوجب كثرة الاختلاف فى مسائله، حيث لم يشرف على تدوينها. حتى يُروى عنه فى بعض المسائل نحو عشر روايات[1].

وقد روى عن الإمام أحمد مذهبه: ابنه صالح [ت ٢٦٦هـ وابنه عبد الله [ت ٢٩٠هـ وأحمد بن هانىء الأثرم [ت ٢٧٣هـ]، وأبوبكر المروذى [ت ٢٧٥هـ]، وحرب بن إسماعيل الكرمانى [ت ٢٨٠ هـ]، وإبراهيم بن إسحاق الحربى [ت ٢٨٥ هـ]. ومن أهم جامعى فقه الإمام أحمد: أبو بكر أحمد الخلال [ت ٣١١ هـ]، وعمر بن الحسين الخرقى [ت ٣٣٤ هـ]، وعبد العزيز بن جعفر غلام الخلال [ت ٣٦٣ هـ][2].

***

ترجمة أبى بكر الخلال

عاش أبو بكر الخلال فى الفترة من «٢٣٤ــ ٣١١هـ»: أى فى الفترة التى اصطلح عليها المؤرخون بعصر نفوذ الأتراك.

دب الضعف فى الخلافة العباسية بعد المعتصم بفتحه للأتراك باب السيطرة على الأمة، واعتماده عليهم فى تدبير ملكه وإدارة ولاياته، فكان ناقض الحجر الأول من أساس دولته، ولم يتجل الانحلال فى أيامه كثيرا، وبعد زمنه أخذ الأتراك يسيطرون على الخلفاء بل يقتلونهم ويسملون عيونهم، ويستبدلون بهم غيرهم، ويبعدون عن الخلافة من يصلح لها. وبذلك بلغ سلطان الأتراك ذروته فلم يكن أحد يستطيع الإجتراء على معارضتهم، وكانوا هم يحرصون على تثبيت سلطانهم على الخلافة، ولقد شهد عصر الخلال إنفكاك وحدة الدولة الإسلامية، حيث أخذت الإمارات تنفصل عن الخلافة واحدة تلو الأخرى، ولم يكن أمام الخليفة سوى الاعتراف بها، وقد اقتصرت العلاقة بين الخلافة وبين هذه الإمارات المستقلة على مراسيم جرت العادة على المحافظة عليها إبقاء للشكل الظاهرى للدولة، وإضفاءً لشرعية هؤلاء المستقلين.

هذا على الصعيد السياسى،أما على الصعيد الفكرى، ففى مستهل القرن الثالث

---

(١) [مقالات الكوثرى: ص٢١٠، ٢١١].

(٢) [المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: على جمعة: ص ١٩٢، ١٩٣].

الهجرى مضى تدوين الحديث خطوة كبيرة، حيث أخذ التصنيف يراعى الأبواب، ومزج حديث الرسول «ﷺ» بأقوال الصحابة والتابعين والانفراد بالحديث فقط، ومعنى هذا أن الحديث استقل عن الفقه، حيث روى الحديث مجردا عن أى اعتبار، وجمعت الأحاديث كلها صحيحها وسقيمها.

ثم لم تلبث أن نشطت حركة الجمع والنقد، وتمييز الصحيح من الضعيف، والكلام على الرجال جرحًا وتعديلاً، ومن نتائج هذه الحركة كتاب الجامع الصحيح للإمام أبى عبد الله البخارى، وصحيحح مسلم، كما صنف الإمام أبو داود كتاب السنن، وكذلك الإمام الترمذى حيث صنف الجامع الصحيح، والإمام النسائى كتابه السنن، وابن ماجة كتابه السنن، وهذه هى الأصول الستة.

ولم يقتصر التدوين على الحديث، بل امتد التدوين إلى الفقه فنمت حركة تدوينه وانتعشت فى هذا العصر، واتسم هذا العصر بأنه دور تقليد، ولكن ما تزول متى أحس أحدهم بالقدرة على الاجتهاد والاستنباط.

مولد الخلال

ولد الإمام أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادى الخلال الحنبلى المعروف «بأبى بكر الخلال» فى سنة ٢٣٤ هـ.

طلبه للعلم وجهوده فى نقل مذهب أحمد رحمهما الله:

صرف الخلا ل عنايته إلى جمع علوم أحمد بن حنبل فقطع الفيافى والقفار فى سبيل هذا الجمع، وسافر لأجلها، وكتبها عالية ونازلة، وصنفها كتبا، ومعنى أنه كتبها عالية ونازلة: أنه روى بعضها عن أصحاب أحمد، وبعضها عمن روى عنهم.

ولقد كان الخلال بعد أن جمع رواياته يدارسها تلاميذه فى جامع المهدى ببغداد، ومن هذه الحلقة المباركة انتشر المذهب الحنبلى، وتناقله الناس مجموعة فقهية مدونة فى نحو عشرين مجلدًا، بعد أن كان روايات منثورة، ورسائل متفرقة فى الأقاليم ، وفى صدور الرجال، أو فى خزائنهم الخاصة، ولا تنشر إلا لخاصة الناس.

مصنفاته

ترك الخلال عددا لا بأس به من المصنفات من حيث الكم، إلا أنه ترك علما غزيرًا من حيث الكيف، صنفها على طريقة المحدثين شأن التأليف فى عصره منها: الجامع فى الفقه، والعلل، والسنة، والطبقات، والعلم، وتفسير الغريب، والأدب، وأخلاق أحمد.

وفاته

توفى رحمه الله فى شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة وثلاث مائة ودفن إلى جانب أبى بكر المروذى[1].

حول تسمية الكتاب ونسبته

قبل الخوض فى تحقيق الكتاب، لا بد من أن نتثبت من خلال البحث والدراسة أن كتاب «أحكام النساء» للإمام أحمد رواه عنه الإمام أبو بكر الخلال.

الحقيقة أنه لم يثبت أن ثمة كتابًا صنفة الإمام أحمد فى أحكام النساء، رواه عنه الإمام أبو بكر الخلال، ولكن ـ فى الحقيقة ـ هو جزء من كتاب «الجامع لعلوم الإمام أحمد» لأبى بكر الخلال فيما يرويه من مسائل عن الإمام أحمد رحمهما الله.

ولكن لم يثبت له تسمية ضمن الأصل المخطوط له، وإنما كتب فى أعلى الورقة التى يبدأ بها الكتاب «باب: أحكام النساء» ولما كانت هذه الأبواب مختصة ببعض أحكام النساء، لذلك إرتأينا أن نثبت هذا الاسم مقيدا بـ «النظر والحجاب» إذ جل ما فيه متعلقًا بهما.

وصف الكتاب

هذا الكتاب ـ كما ذكرنا ـ جزء من كتاب «الجامع لعلوم الإمام أحمد» لأبى بكر الخلال.

---

(١) [ابن حنبل حياته وعصره: محمد أبو زهرة، ص ١٤٥ وما بعدها، طبقات الحنابلة: أبى الحسين بن أبى يعلى الحنبلى، ٢/ ١٩ وما بعدها، تاريخ بغداد: الخطيب البغدادى: ٥/ ١١٢، مقالات الكوثرى: ص ٢١٠، ٢١١، المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: على جمعة: ٢٠٨].

وهذا الجزء ناقص من أوله ومن آخره، وهو يبدأ بثمان مسائل تبدأ بالخلوة، المردّان وتفسير اللمم من الذنوب، وهذه المسائل كما لا يخفى لا تعلق لها من قريب بأحكام النساء، إلا المسألة التى تتناول الخلوة. وينتهى الكتاب بباب فى كراهية النظر إلى الإماء إلا للبيع وذكر القناع، ولكنه غيْر كامل فقد سقط آخره.

منهج التحقيق

وأما عملنا فى إخراج هذا النص فيتلخص فيما يأتى:

١ـ دراسة أسانيدالمسائل، والحكم عليها من حيث الصحة والضعف.

٢ـ تخريج نصوص المسائل من كتب المسائل المشهورة عن الإمام أحمد، كـ «مسائل عبد الله»، و«مسائل أبى داود»، و«مسائل إسحاق بن إبراهيم هانئ».

٣ـ ترجمة لرواة المسائل، والأعلام الذين ورد ذكرهم، لا سيما شيوخ الخلال.

٤ـ تفسير بعض الكلمات الغريبة.

٥ ـ التعليق على بعض المسائل.

٦ـ قمنا بوضع ملحق للآراء والأحكام الفقهية، شمل مسائل الكتاب، إلا المسائل التى لا علاقة لها بالفروع الفقهية، تناول هذا الملحق آراء المذاهب الأخرى ليقف القارئ عليها ـ فيما أورده المصنف من أحكام فقهية ـ وكذا الروايات الأخرى المنقولة عن الإمام أحمد والتى لم يستوعبها هذا السفر الصغير، وذلك بتعيين مظانِّها فى عدد من الكتب المشهورة والمعتمدة.

٧ـ وضعنا عنوانا لأول المسائل، لوروده خاليا منه.

٨ـ قمنا بوضع فهرس عام يعين القارئ على تصفح مسائل الكتاب بأيسر نظرة.